الحسن دون الصحيح فكيف يجمع الحسن والصحة. وكذلك جمعه بينه
الحسن والغريب اذا لم يرد الا من وجه واحد. فمنهم من قال مراده
انه الحديث حسن لثقة رجاله وارتقى من الحسن الى درجة الصحة
لانه رواته في نظير مراتب الثقة فحديثهم حسن وصحيح لجمعهم
بين صفات من يحسن حديثه وصفات من يصحح حديثه. وعلى هذا
فكل صحيح حسن ولا عكس. ولهذا لا يكاد يفرد الصحة عن الحسن ٦٦
الا نادرا. وعلى هذا التفسير فالحسن ما قاصر عن درجة
الصحيح لكون رجاله لم يبلغوا من الصدق والحفظ درجة رواة
الصحيح وهم الطبقة الثانية من الثقات الذين ذكرهم مسلم في
مقدمة كتابه وقيل أنه خرج حديثهم في المتابعات ولهذا الحسن
هو الذي اراده ابو داود بقوله خرجت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما
يقاربه. وذكر ابن الصلاح ان تفسير الحسن بهذا هو قول الخطابي
وليس هو قول الترمذي وذكر ان الحسن نوعان احدهما ما ذكره
الترمذي وهو ان يكون راويه غير متهم ولا مغفل كثير الخطأ ولا
صاحب فسق ويكون متن الحديث قد اعتضد بشاهد آخر له فيخرج
بذلك عن ان يكون شاذا ومنكرا. والثاني وهو قول الخطابي انه
يكون رواته من المشهورين بالصدق والامانة غير أنهم لم يبلغوا
درجة رجال الصحيح لتقصيرهم عنهم في الاتقان والحفظ ولا يكون
الحديث شاذا ولا منكرا ولا معللا. وذكر أن الترمذي اذا جمع
بين الحسن والصحة فمراده انه روي باسنادين احدهما حسن والآخر
صحيح. ولهذا فيه نظر لأنه يقول كثيرا حسن صحيح غريب لا نعرفه
الا من هذا الوجه. وقد اجاب عن ذلك بعضهم اكابر المتأخرين بأنه
قد يكون اصل الحديث غريبا ثم تعدد طرقه عند بعضهم رواة اما التابعي
او من بعده فان كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب اذ
الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهم وليس شاذا

Copyright © King Saud University